

قوله في الوقف على
 ان لا يكون منقطع الاول فمفهومه مستدام قوله اصل موجود
 في ما فترناه لان منقطع الاول غير موجود فلا حاجة الى ذكره اللهم
 اذا جعلت ح عطفاً لتفسيرها وعمل بالمرجوع وان اريد بالاصل الآباء
 والامهات وبالفرع الاولاد وعلى ما هو المشهور فليزم تخصيص
 بهم وعدم جوازها على غيرهم فتدق في ذلك ان لا يكون
 الا على بتر ومعرفة كل الوقف على الاقارب والفقراء والفتاير
 والمسجد الاخرى والمرتبوقا مع الطريق والكفاي لان مقتضى
 المقصود الوقف **قال** وهو على ما شرطه الواقف من تقديم وتأخير
 وتسوية وتفصيل **قول** الوقف انما يكون على ما شرطه الواقف لتقديم
 الذكر على الاناث او بالعكس او بطن الاول على الثاني او تسوية
 وتفصيل بين الذكر والاناث والبطن الاول والثاني **قال** فصل
 وكل ما جاز ميعه هار صسته **قوله** الهبة في اللغة المطا وفي الترخ
 كالتبة البلدة

ولوط في العصب بطلانها
 واستعمل في الوقف بعد ذلك
 انما المقصود به
 خلاف قوله الذي للمقصود
 حكم بالظاهرة وهو الصحيح